من الليبرالية إلى الفاشية: كيف تكشف الترامبية عن الأسس الإمبريالية والأوليجاركية لأمريكا

From Liberalism to Fascism: How Trumpism Reveals America's Imperial and Oligarchic Foundations

هدى محمد فاضل شلتوت

مدرس بكلية الاقتصاد والسياسة – جامعة الجيزة الجديدة

المستخلص:

تجادل هذه الورقة البحثية بأن صورة الولايات المتحدة كديمقراطية ليبرالية تُخفي أسسًا إمبريالية وعنصرية وأوليجارشية راسخة، والتي انكشفت وتسارعت بشكل كبير في ظل قيادة دونالد ترامب. باستخدام النظرية البنائية، تُظهر الدراسة كيف تُعيد الترامبية تعريف الهوية السياسية الأمريكية من خلال وسائل رمزية وخطابية، كاشفةً عن النزعات الفاشية الكامنة المتأصلة في النظام الديمقراطي الليبرالي بدلاً من كونها انحرافات خارجية. من خلال تحليل الأنماط التاريخية للإمبريالية الأمريكية، وهيمنة النخبة، وتآكل المؤسسات الديمقراطية، تُظهر الورقة البحثية كيف تُجسّد قومية ترامب المفرطة، وسردياته عن النقاء العرقي، وخطابه المناهض للديمقراطية، وتحالفاته مع النخب المؤسسية، سمات فاشية جوهرية. وتؤكد النتائج على خطورة الأمن الزائف الليبرالي المتجذر في أساطير الاستثنائية الأمريكية، وتدعو إلى إعادة تصور جذري للديمقراطية في مواجهة القوة الأوليغاركية والإرث الإمبراطوري الأمريكي.

Abstract:

This paper argues that the United States' self-image as a liberal democracy obscures deep-seated imperialistic, racialized, and oligarchic foundations, which have been exposed and accelerated under Donald Trump's leadership. Utilizing a constructivist theoretical framework, the study demonstrates how Trumpism redefines American political identity through symbolic and discursive means, revealing concealed fascist tendencies existing in the liberal democratic order rather than as external anomalies. By analyzing historical patterns of the U.S. Imperialism, elite domination, and the erosion of democratic institutions, the paper shows how Trump's hyper-nationalism, racial purity narratives, anti-democratic rhetoric, and alliances with corporate elites manifest core fascist traits. The findings emphasize the danger of liberal false security rooted in myths of American exceptionalism and call for a fundamental reimagining of democracy that confronts oligarchic power and America's imperial legacy.

مقدمة:

أشعل صعود دونالد ترامب نقاشاتٍ طويلة الأمد حول استدامة الديمقراطية الليبرالية وأصالتها في الولايات المتحدة. فبينما يرى بعض الباحثين أن الترامبية رد فعل شعبوي على العولمة أو التحولات الثقافية،[١] يرى آخرون أنها تمثل تحولاً استبدادياً أعمق، كاشفةً عن هياكل إمبريالية وأوليغارشية راسخة مُحجَّبة بخطاب ليبرالي.[٢] [٣] وتُعيد أحداث رئاسة ترامب – التي اتسمت بهجمات على المعايير الديمقراطية، ونشر القومية الإقصائية، وتعبئة العنف السياسي – إلى الأذهان سماتٍ ارتبطت تاريخياً بالحركات الفاشية.[٤][5] وتفرض هذه التطورات إعادة النظر فيما إذا كانت الليبرالية الأمريكية ديمقراطية حقاً، أم أنها كانت بمثابة غطاء أيديولوجي لمؤسسات إمبريالية وغير ديمقراطية إلى حد كبير.

تبحث هذه الورقة البحثية في السؤال البحثي التالي: كيف تكشف قيادة دونالد ترامب عن تحول الولايات المتحدة من ديمقراطية ليبرالية إلى نظام يتميز بخصائص فاشية واضحة، وإلى أي مدى كانت الليبرالية الأمريكية تاريخيًا واجهةً تُخفي وراءها الإمبريالية والاستبداد؟ الفرضية المحورية هي أن صورة الولايات المتحدة كديمقراطية ليبرالية لطالما أخفت أسسها الإمبريالية والعنصرية والأوليغارشية. إن صعود ترامب إلى السلطة – ولا سيما أفعاله خلال فترة رئاسته وبعدها – يكشف عن هشاشة هذه الهوية الديمقراطية الليبرالية وزيفها، مما يُسرّع من انحدار البلاد نحو الفاشية العلنية.

لاستكشاف هذه الظاهرة، اعتمدت هذه الورقة النظرية البنائية. تُركز النظرية البنائية على دور البُنى الفكرية – كالهوية والأيديولوجيا والذاكرة التاريخية – في تشكيل السلوك السياسي والتنمية المؤسسية.[٦] [٧] يتيح هذا الإطار تحليل كيفية بناء النخبة السياسية والناخبين الأمريكيين لسرديات القومية والاستثنائية والليبرالية واستيعابها، والتي تُضفي بدورها الشرعية على الممارسات المناهضة للديمقراطية. ومن خلال إبراز الأبعاد الاجتماعية والخطابية للهوية السياسية، تُتيح البنائية دراسةً دقيقةً لكيفية إعادة صياغة الترامبية للنظام السياسي الأمريكي من خلال الرموز والخطاب والذاكرة الجماعية.

في تتبع المسار الأيديولوجي والمؤسسي من الليبرالية إلى الفاشية، يؤكد هذا البحث في نهاية المطاف أن الترامبية ليست انحرافًا، بل هي تتويج منطقي لهياكل راسخة في الحياة السياسية الأمريكية – هياكل يجب فهمها، وليس مجرد مقاومتها.

وتهدف الدراسة الي الإجابة علي السؤال البحثي التالي:

كيف تأثرت الهوية السياسية الأمريكية بظهور الترامبية، وهل ساهم ذلك في إبراز النزعات الفاشية الكامنة في النظام الأمريكي الليبرالي، وما أثر ذلك علي صورة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمي ليبرالية في النظام الدولي؟

وينطلق البحث من مجموعة من الافتراضات التي تقوم عليها الدراسة، والتي يمكن تلخيصها كالاتي:

1. لم تمثل الترامبية انحرافاً عن النموذج الليبرالي الأمريكي، بل كانت امتداداً لسمات أساسية للفاشية متأصلة بالفعل داخل النظام الديمقراطي الأمريكي.

2 . يعكس الاندماج بين الخطاب الشعبوي لترامب والنخب الاقتصادية والمؤسسية الطبيعة الاوليجارشية المتجذرة في النظام السياسي الأمريكي، والذي يحد من أساطير المساواة والحرية الليبرالية الأمريكية.

3 . لم تكن الأزمات التي ظهرت في عهد ترامب، مثل تداعي المؤسسات الديمقراطية، الاستقطاب السياسي، والعداء لحقوق الأقليات ظواهر طارئة بل نتاج تاريخ طويل من الممارسات الإمبريالية والاستثنائية الأمريكية، والتي تمثل امناً زائفاً يعيق إعادة بناء نموذج ديمقراطي اكثر عدلاً وتحرراً.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا نوعيًا متجذرًا في النظرية البنائية، التي تُوفر منظورًا تحليليًا مركزيًا لدراسة كيفية كشف الترامبية عن الأسس الإمبريالية والأوليغارشية لليبرالية الأمريكية. تُؤكد البنائية، كما صاغها باحثون مثل ألكسندر ويندت (١٩٩٩) وتيد هوبف (١٩٩٨)، على أن الواقع السياسي يُبنى اجتماعيًا من خلال الأفكار والمعايير والهويات والخطابات المشتركة، وليس فقط من خلال القوى المادية. يُعد هذا الإطار مناسبًا بشكل خاص لتحليل الأبعاد الرمزية والأيديولوجية والبلاغية للظواهر السياسية – وهي شواغل محورية في تقييم التحول من الديمقراطية الليبرالية إلى الفاشية في الولايات المتحدة. كما يُتيح هذا الإطار دراسة كيفية بناء الجهات السياسية الرئيسية لمعاني "الليبرالية" و"الديمقراطية" و"الهوية الوطنية" وتداولها، وكيف تتطور هذه المعاني في ظل الترامبية.

الإطار النظري: البنائية:

تستخدم هذه الدراسة البنائية كإطار نظري أساسي لتحليل كيفية كشف الترامبية وتضخيمها للأسس الإمبريالية والأوليغارشية لليبرالية الأمريكية. تتحدى البنائية، وهي نهج بارز في العلاقات الدولية والنظرية السياسية، التفسيرات المادية والعقلانية لسلوك الدولة من خلال التأكيد على أن الحقائق السياسية ليست معطيات موضوعية، بل هي مبنية اجتماعيًا من خلال معايير وقيم وهويات وخطابات مشتركة.[98]

في جوهرها، تجادل البنائية بأن العوامل الفكرية – مثل المعتقدات والرموز والروايات التاريخية واللغة – تُشكل هويات ومصالح الفاعلين السياسيين، وتركز علي دور الأفكار والقيم والثقافة.[١٠] فبدلاً من النظر إلى الدولة كفاعل موحد يسعى لتعظيم المصالح، تُسلط النظرية البنائية الضوء على كيفية ظهور الهويات السياسية ومصالح الدولة من خلال عمليات تاريخية للتفاعل وتكوين المعنى. تؤكد صياغة ألكسندر ويندت المؤثرة أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول،" مما يعني أن النظام الدولي والمحلي لا يتشكل من خلال هياكل ثابتة، بل من خلال معايير اجتماعية مبنية وتفاهمات بين الأشخاص.[11]

عند تطبيقها على السياق الأمريكي، تُقدم البنائية رؤىً نقدية حول كيفية توفير الأساطير التأسيسية – مثل كون الولايات المتحدة مدافعاً عن البنائية – الأدوات المفاهيمية اللازمة لبحث كيفية بناء المعاني، والطعن فيها، ومأسستها. كما تتيح هذه الدراسة استكشاف الآليات التي تُعيد من خلالها الترامبية تعريف المخيال السياسي الأمريكي، كاشفةً عن النزعات الفاشية كسمات كامنة للنظام الديمقراطي الليبرالي بدلًا من كونها تهديدات خارجية.

في نهاية المطاف، تُعاد إنتاج الديمقراطية الليبرالية وتطبيعها باستمرار من خلال الخطاب، والسرديات المؤسسية، والطقوس السياسية. يُعد هذا الإطار فعالًا بشكل خاص في تفكيك الجوانب الرمزية والأدائية للترامبية: كيف يُبني ترامب وحركته الهوية، ويُعيدون تعريف قيم الأمة، ويتلاعبون بمفاهيم مثل "الحرية" و"الوطنية" و"الديمقراطية" لتبرير ممارسات استبدادية متزايدة.[١٢] [13]

تعريف الليبرالية والديمقراطية الليبرالية في السياق الأمريكي:

تتمحور الليبرالية، كفلسفة سياسية، حول أولوية الحقوق الفردية، وسيادة القانون، وحدود الحكومة، وحماية الملكية الخاصة. وفي جوهرها، تُرسّخ الليبرالية الاعتقاد بأن السلطة السياسية ينبغي أن تُستمد من موافقة المحكومين، وأن الدولة ينبغي أن توجد أساسًا لحماية الحريات الشخصية واستقلالية السوق. هذا الإطار متأصل بعمق في الهوية السياسية الأمريكية، التي غالبًا ما تُساوي بين الديمقراطية الليبرالية والحرية والرأسمالية والحوكمة الدستورية.

تُشير الديمقراطية الليبرالية، وتحديدًا في الولايات المتحدة، إلى نظام تمثيلي يتميز بانتخابات دورية، وضوابط وتوازنات، وفصل السلطات، والحريات المدنية.

وتُركز النسخة الأمريكية من الديمقراطية الليبرالية على الآليات الإجرائية – مثل الهيئة الانتخابية، والمراجعة القضائية، والفيدرالية – كضمانات للحرية والاستقرار. ومع ذلك، يزعم المنتقدون أن هذا النموذج كان يعمل تاريخيًا على الحفاظ على هيمنة النخبة والإقصاء العنصري تحت ستار الحياد والحقوق العالمية. [15١٤]

وعلى هذا النحو، ورغم أن خطاب الديمقراطية الليبرالية كان محورياً في الصورة الذاتية الأميركية، فإن ممارستها كانت تتعارض في كثير من الأحيان مع المثل العليا التي تدعي دعمها.

فهم الفاشية وعناصر الدولة الفاشية:

الفاشية أيديولوجية سياسية يمينية متطرفة، استبدادية، تسعى إلى ترسيخ السلطة من خلال القومية، والعسكرة، وقمع المعارضة، وتمجيد قائد واحد.

وعلى عكس الأنظمة الاستبدادية التقليدية، لا تعتمد الفاشية على السيطرة القسرية فحسب، بل تحشد الدعم الجماهيري من خلال روايات مشحونة عاطفياً عن النهضة الوطنية، والأعداء الداخليين، والتدهور الأخلاقي. وتزدهر الفاشية من خلال صنع الأساطير، والسياسات الرمزية، ورفض التعددية، وغالباً ما تُصوّر نفسها على أنها القوة الوحيدة القادرة على استعادة عظمة مجتمع متدهور.

عادةً ما تُظهر الدولة الفاشية سماتٍ مُحددة. أولها القومية المتطرفة، حيث تُصوَّر الأمة ككيانٍ عضويٍّ مُفرد، غالبًا ما يُعرَّف عرقياً أو ثقافياً. ثانيًا، تفكيك المؤسسات الديمقراطية، واستبدالها بالهيمنة التنفيذية والتلاعب القانوني. ثالثاً، شيطنة الأعداء المُتصوَّرين، سواءً داخلياً (مثل الأقليات والمهاجرين والمعارضين) أو خارجيًا (مثل الدول أو

الأيديولوجيات الأجنبية)، لتبرير القمع وتعزيز الوحدة. رابعًا، عبادة الشخصية، حيث يُصوَّر القائد ليس فقط على أنه معصوم سياسيًا، بل أيضًا على أنه تجسيدٌ لروح الأمة. أخيرًا، غالبًا ما تنطوي الفاشية على تحالفات بين الدولة والشركات، حيث تُستدرج النخب الاقتصادية أو تتعاون مع النظام لتعزيز المصالح المشتركة مقابل الولاء السياسي وإلغاء القيود.[1716]

وهكذا، فإن الفاشية ليست نموذجاً ثابتاً، بل هي مجموعة من التوجهات والعمليات التي قد تظهر داخل أنظمة سياسية مختلفة. وغالبًا ما تُخفيها مؤسسات الديمقراطية الليبرالية حتى تُفرغ من مضمونها. وينطبق ذلك على النموذج الليبرالي الأمريكي.

أسطورة الليبرالية الأمريكية وصعود الفاشية:

لطالما صوّرت الولايات المتحدة نفسها على أنها تجسيد للديمقراطية الليبرالية – أمة قائمة على النظام الدستوري، والحريات الفردية، والحكم التمثيلي.

مع ذلك، تكمن وراء هذه الصورة الذاتية حقيقة هيكلية تتسم بالعنف العنصري، والتوسع الإمبراطوري، والهيمنة الأوليغارشية. لا ينبغي النظر إلى صعود الترامبية والنزعات الفاشية التي تُبديها على أنها شذوذ أو قطيعة، بل كتتويج لهذه القوى التاريخية العميقة. غالبًا ما عملت الليبرالية في السياق الأمريكي على أنها سردية شرعية تُخفي الممارسات المناهضة للديمقراطية في الداخل والخارج، أكثر منها أخلاقية سياسية أصيلة.

لفهم كيفية انحسار أسطورة الديمقراطية الليبرالية أمام التعبيرات الاستبدادية الصريحة، من الضروري دراسة السياق التاريخي الذي مهد الطريق لهذا التحول. منذ الحرب الباردة وحتى فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، لجأت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً إلى استخدام استراتيجيات قسرية وسلطة تنفيذية مركزية، في حين زعمت أنها تتمسك بالمُثُل الليبرالية.

طوال فترة الحرب الباردة، انخرطت الولايات المتحدة في تدخلات متكررة زعزعت استقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا باسم حماية الحرية والديمقراطية. في دول مثل إيران (١٩٥٣)، وغواتيمالا (١٩٥٤)، وتشيلي (١٩٧٣)، قوضت الانقلابات والعمليات السرية المدعومة من الولايات المتحدة المؤسسات السيادية للحفاظ على الهيمنة العالمية وحماية مصالح الشركات. [1918] [٢٠]لم تكن هذه التدخلات استثناءات، بل كانت القاعدة – نمطًا يعكس رغبةً ثابتةً في قمع الديمقراطية عندما تتعارض مع الأولويات الاستراتيجية أو الاقتصادية الأمريكية.

علاوة على ذلك، استمر هذا الموقف الإمبريالي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وُصفت الحملات العسكرية في يوغوسلافيا والعراق وأفغانستان بأنها تدخلات إنسانية أو جهود لتعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، أثبت الاعتماد المستمر

على القوة وتجاهل القانون الدولي أن القوة، وليس المبادئ الليبرالية، هي الدافع الرئيسي. وأصبح خطاب الترويج للديمقراطية شكلاً جديدًا من أشكال التبرير الإمبريالي، إذ أعاد صياغة الهيمنة على أنها واجب أخلاقي. [٢٢٢١]

علاوة على ذلك، على الصعيد المحلي، مثّلت هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ تحولاً حاسماً نحو الحكم الاستبدادي. فقد أرسى إقرار قانون باتريوت الأمريكي صلاحيات مراقبة موسعة، وعلّق حريات مدنية أساسية تحت ستار الأمن القومي. وأصبحت ممارسات مثل الاحتجاز لأجل غير مسمى، والاغتيالات بطائرات بدون طيار، والتعذيب، أمراً طبيعياً في إطار قانوني للطوارئ. وتزايد اعتماد الدولة على استثناءات من القواعد الدستورية، جاعلةً الصلاحيات الاستثنائية سمة دائمة للحكم. [٢٤٢٣]

وبالمثل، ازداد تركيز صنع القرار السياسي في أيدي النخب الاقتصادية. وتُظهر الدراسات التجريبية أن السياسات العامة في الولايات المتحدة تميل إلى عكس مصالح الأفراد الأثرياء والجهات الفاعلة في الشركات أكثر بكثير من مصالح المواطنين العاديين. ويُقوّض هذا النمط المبدأ الليبرالي الأساسي المتمثل في المساواة السياسية، ويوحي بنظام أقرب وظيفيًا إلى الأوليغارشية منه إلى الديمقراطية.[٢٥]

بدلًا من مواجهة هذه الاتجاهات المناهضة للديمقراطية، غالبًا ما عملت الليبرالية على إخفائها. فقد أُفرغ خطابها عن الحرية الفردية وعقلانية السوق من محتواه، لا سيما في ظل الليبرالية الجديدة، مما قلّص المشاركة الديمقراطية إلى خيار المستهلك وجعل المؤسسات عرضة لسيطرة الشركات. وتصبح الليبرالية، في هذه الصيغة، وعاءً فارغًا – وعاءً لم يعد يحمي الحرية بل يُسهّل تآكلها. [٢٧٢٦]

يكشف ظهور الترامبية عما كان مدفونًا منذ زمن طويل تحت التقاليد الليبرالية الأمريكية. فالأدوات الاستبدادية التي استخدمها ترامب – كراهية الأجانب، والتضليل الإعلامي، والعنف السياسي، وشخصنة السلطة التنفيذية – لم تكن مستوردة من الخارج، بل كانت نتاجًا محليًا لثقافة سياسية معتادة على الإمبراطورية، وعدم المساواة، وحكم النخبة. وبعيدًا عن كونها خروجًا مفاجئًا، تكشف الترامبية عن التناقضات الجوهرية لليبرالية الأمريكية: نظام قائم على الإقصاء، مدعوم بالإكراه، ومبرر بالأساطير وتزامن ذلك بجلاء مع صعود ترامب الى الحكم.

صعود ترامب: ترسيخ الاستبداد في السياسة الأمريكية:

مثّل صعود دونالد ترامب إلى السلطة السياسية تكثيفًا واضحًا للتيارات الاستبدادية التي لطالما وُجدت تحت سطح الديمقراطية الليبرالية الأمريكية.

ما يُميز الترامبية ليس مجرد رفضها للمعايير الليبرالية، بل تبنيها أسلوبًا سياسيًا يتماشى مع السمات الفاشية الجوهرية – القومية المفرطة، والإقصاء العنصري، والخطاب المناهض للديمقراطية، وتعبئة العنف. هذه السمات ليست عرضية؛ بل هي مكونات أساسية لحركة تسعى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي جذريًا من خلال مناشدة الهوية، والمظالم، والنظام الاستبدادي.

يكمن جوهر الترامبية في سلالة قومية شرسة. لم يعد شعار "أمريكا أولاً" مجرد خطاب انتخابي، بل تطور إلى عقيدة أعادت تصور الأمة ككيان متجانس عرقيًا وثقافيًا تحت الحصار. وقد تجسدت هذه الرؤية من خلال سلسلة من السياسات والسرديات الإقصائية التي صوّرت المهاجرين والمسلمين وغيرهم من الفئات المهمشة كتهديدات داخلية. على سبيل المثال، لم يكن حظر سفر المسلمين وفصل العائلات على الحدود الجنوبية قرارات سياسية معزولة، بل أفعال متعمدة تهدف إلى تأكيد الهيمنة العرقية والثقافية تحت ستار الأمن القومي.[28] [٢٩] وبالتالي، فإن الترامبية تُحاكي الأنماط الفاشية التاريخية التي تقوم فيها النهضة الوطنية على طرد الآخر "الأجنبي".

علاوة على ذلك، قوّض تواصل ترامب السياسي بشكل منهجي الأعراف والمؤسسات الديمقراطية. ووُصفت الصحافة مراراً وتكراراً بأنها "عدو الشعب"، ووُصفت الانتخابات مسبقًا بأنها مزورة، وصُوّر المنافسون السياسيون ليس كمعارضين شرعيين بل كأعداء وجوديين. ساهم هذا الخطاب المناهض للديمقراطية في نزع الشرعية عن أي مصدر للسلطة لا يتماشى مع خطاب ترامب. تعكس هذه التكتيكات منطقًا فاشيًا جوهريًا، حيث تُبرّر السلطة ليس من خلال القيود المؤسسية، بل من خلال صلة مباشرة بين القائد وما يُسمى بالشعب "الحقيقي."[30] لذلك، فإن غرس ترامب لعقيدة عبادة الشخصية – حيث وُضع كصوتٍ وحيدٍ للخلاص الوطني – عكس حركاتٍ استبدادية تُركّز السلطة في شخصية القائد. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الترامبية بشكل كبير على تطبيع العنف وتعبئته.فسواءً من خلال التشجيع المُبطّن أو التأييد الصريح، أشار ترامب مراراً وتكراراً إلى دعمه للقصاص الذاتي والعدوان السياسي. فعلى سبيل المثال، تشجعت جماعات مثل "براود بويز"، وحُثّت جهات إنفاذ القانون على قمع المتظاهرين بعنف، وعكست الاستجابة الفيدرالية لحركات مثل "حياة السود مهمة" تسامحاً متزايداً مع عنف الدولة والعنف الخارج عن القانون. وبلغت هذه الديناميكيات ذروتها في انتفاضة السادس من يناير، عندما اقتحم حشد – مدفوعاً بمزاعم ترامب بتزوير الانتخابات – مبنى الكابيتول في عمل إرهابي داخلي غير مسبوق. أوضحت هذه اللحظة مدى تحوّل الخطاب الاستبدادي إلى عنف سياسي منظم..[31]

علاوة على ذلك، كان وراء رسائل ترامب الشعبوية تحالفٌ قويٌّ مع النخب الاقتصادية. ففي حين هاجمت إدارة ترامب "المؤسسة"، قدّمت سياساتٍ أفادت الأثرياء بشكلٍ ساحق، بما في ذلك تخفيضاتٍ ضريبيةٍ شاملةٍ على الشركات وإلغاءٍ واسع النطاق للقيود التنظيمية. ولم يكتفِ قادة الشركات والملياردیرات بتسامحهم مع ميول ترامب الاستبدادية؛ بل تبنوها في كثيرٍ من الحالات كوسيلةٍ لضمان نتائجَ سياسيةٍ إيجابية.

ويعكس هذا التقارب بين مصالح الأوليغارشية والحكم الاستبدادي العلاقةَ التاريخية بين الأنظمة الفاشية والنخب الرأسمالية، حيث تدعم القوة الاقتصادية القمع السياسي مقابل الاستقرار والربح.[32] [٣٣]

في نهاية المطاف، بلورَت الترامبية العديد من التوترات الراسخة في السياسة الأمريكية – الإقصاء العنصري، وهيمنة النخبة، والدوافع المناهضة للديمقراطية – في مشروع استبدادي متماسك. ومن خلال نشر الأساطير القومية، ونزع الشرعية المؤسسية، والعنف السياسي، وتعاون النخبة، تعكس الحركة السمات الهيكلية للفاشية. لم ينشأ ذلك من فراغ،

ولا يمثل قطيعة مع التقاليد السياسية الأمريكية بل إنها تكشف عن الإمكانات الفاشية الكامنة التي لطالما وُجدت داخل النظام الليبرالي الأمريكي، والتي تجلّت الآن بوضوح في ظل قيادة ترامب وتجلى ذلك بوضوح في تلاقي المصالح والتوجهات بين الشركات الضخمة والقوى الأوليغارشية.

الشراكة الاقتصادية بين الفاشية والأوليغارشية: الشركات تدعم الحكم الاستبدادي:

لم يكن الاستبداد في عهد ترامب مجرد مشروع سياسي، بل كان مشروعًا اقتصادياً أيضاً، متشابكاً بعمق مع مصالح الشركات القوية والنخب الأوليغارشية. فقد عكست العلاقة بين الترامبية ورأس المال حالات تاريخية اعتمدت فيها الأنظمة الفاشية على النخب الاقتصادية لترسيخ سيطرتها، وكافأت تلك النخب بدورها بإلغاء القيود وتخفيض الضرائب وقمع العمال. وفي عهد ترامب، تزايد دور الدولة كجهاز لإعادة توزيع الثروة إلى أعلى، مع قمع المعارضة وتمكين الشركات من الإفلات من العقاب.

فقد انحاز قادة الشركات إلى حد كبير إلى أجندة ترامب عندما أثبتت ربحيتها. وعلى الرغم من التنصل الخطابي العرضي – مثل التصريحات العلنية التي تدين تفوق البيض أو أحداث ٦ يناير – استفادت نخب الأعمال باستمرار من السياسات الاقتصادية لإدارة ترامب. وشمل ذلك قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام ٢٠١٧، الذي حقق مكاسب هائلة للشركات وأعلى ١٪ دخلاً، مع اتساع فجوة التفاوت في الدخل.[٣٤] علاوة على ذلك، سمح التحرير الصارم للقيود على الحماية البيئية والمالية والعمالية لمصالح الشركات بالعمل مع الحد الأدنى من الرقابة.[٣٥]

وفي هذا السياق، عززت القوة الاقتصادية والاستبداد السياسي بعضهما البعض: فقد اكتسبت الأوليغارشية الثروة والنفوذ، بينما حصل النظام على الشرعية والتمويل والدعم الهيكلي. وجدير بالذكر أن هذا التحالف بين الأوليغارشية والاستبداد ليس حكراً على عهد ترامب حيث تُظهر سوابق تاريخية، مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، كيف غالباً ما تلعب نخب الأعمال دوراً محورياً في دعم الحكومات الاستبدادية، خوفاً من الحركات الاشتراكية أو الإصلاحات الديمقراطية التي تُهدد ثرواتهم. وبالمثل، في الولايات المتحدة المعاصرة، ساهم الملياردیرات والشركات الكبرى – وكثير منهم موّل لجان العمل السياسي التابعة لترامب – في الحفاظ على مشروع استبدادي تحت ستار حماية "الأسواق الحرة".[٣٦]

فقد مكَّن دعمهم سياسات قوضت حماية العمال، وسحبت تمويل الهيئات التنظيمية، وزادت من تركيز الثروة – كل ذلك مع تعزيز ثقافة سياسية قائمة على الإقصاء والقمع.

علاوة على ذلك، لعب قطاعا التكنولوجيا والإعلام دوراً متناقضاً. فبينما حظرت بعض المنصات ترامب في نهاية المطاف عقب انتفاضة الكابيتول، إلا أنها دأبت على تضخيم خطابه، مستفيدةً من اقتصاد الاهتمام الذي يزدهر بالغضب والتضليل الإعلامي.[٣٧]

وهكذا، لم تقتصر العوامل الاقتصادية الدافعة للترامبية على الصناعات التقليدية، بل امتدت إلى المجال الرقمي، حيث أعطت خوارزميات الشركات الأولوية للاستقطاب والمؤامرة للحفاظ على التفاعل، وبالتالي، الإيرادات. وبالنظر إلى هذه

العوامل مجتمعةً، فقد أصبح التحول الاستبدادي للترامبية قابلًا للاستمرار ماديًا من خلال انحيازها إلى الشركات الأمريكية. أما النخبة الاقتصادية، فبعيدًا عن كونها ضحية للشعبوية، فقد كانت جهات فاعلة متواطئة في صعودها، حيث حصدت مكاسب كبيرة مقابل دعمها أو تغاضيها عن تآكل المعايير الديمقراطية. يوضح هذا التحالف كيف أن الرأسمالية الأوليغارشية والسياسات الاستبدادية ليستا قوتين متعارضتين، بل ركيزتين مترابطتين للفاشية الأمريكية الحديثة.

التحليل:

تستخدم هذه الدراسة البنائية كإطار نظري أساسي لتحليل كيفية كشف الترامبية وتضخيمها للأسس الإمبريالية والأوليجارشية لليبرالية الأمريكية. تتحدى البنائية، وهي نهج بارز في العلاقات الدولية والنظرية السياسية، التفسيرات المادية والعقلانية لسلوك الدولة من خلال التأكيد على أن الحقائق السياسية ليست معطيات موضوعية، بل هي مبنية اجتماعيًا من خلال معايير وقيم وهويات وخطابات مشتركة.[٣٩٣٨]

بدلاً من النظر إلى الدولة كفاعل موحد يسعى لتعظيم المصالح، تُشدد البنائية على كيفية ظهور الهويات والمصالح السياسية من خلال عمليات تاريخية للتفاعل وتكوين المعنى.

وبتطبيقها على السياق الأمريكي، تُمكّن البنائية من إعادة النظر في الليبرالية ليس كمثال ديمقراطي مستقر، بل كسرد تاريخي طارئ لطالما حجب هياكل إمبريالية وعرقية وأوليجارشية. من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب، شرّعت الولايات المتحدة تدخلاتها وممارساتها الاستبدادية من خلال استحضار خطابات الديمقراطية والحرية. وقد دعمت هذه المبررات تاريخياً تغيير الأنظمة في دول مثل إيران (١٩٥٣)، وغواتيمالا (١٩٥٤)، وتشيلي (١٩٧٣)، مُبرزةً القيم الليبرالية في الوقت الذي تُصوّر فيه الولايات المتحدة كسلطة أخلاقية عالمية.[٤٠]

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبح خطاب الأمن القومي أداةً محوريةً في بناء نظامٍ داخليٍّ يُطبّع المراقبة والعسكرة وتآكل الحريات المدنية. ومن خلال لغة الطوارئ، صُوِّرت سياساتٌ مثل قانون باتريوت والاحتجاز لأجلٍ غير مسمى على أنها وقائيةٌ لا قمعية.[٤١] تُبرز هذه الممارسات كيف تم الحفاظ على المظهر الأيديولوجي الليبرالي من خلال البناء الاجتماعي للهوية الوطنية حول سمو اللون الأبيض والقيم المسيحية والمصالح الرأسمالية.

استغلت الترامبية هذه الخطابات القائمة بإعادة إحياء سرديات قديمة عن الانحدار الوطني والخيانة والبعث. ويؤدي شعار "لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً" وظيفة رمزية، إذ يستحضر رؤيةً حنينيةً وإقصائيةً للهوية الأمريكية. فهو يبني حدوداً عرقيةً بين من ينتمون ومن يهددون النقاء الوطني. ولم تعد السياسات المناهضة للهجرة، وحظر المسلمين، وعسكرة الحدود مجرد خيارات سياسية، بل أصبحت تمثيلاً للهوية متجذراً في منظومة معتقدات مشتركة. ويعزز خطاب ترامب، الذي ينزع الشرعية عن الانتخابات ووسائل الإعلام السائدة، واقعًا سياسيًا ما بعد الحقيقة، يتشكل من العاطفة والولاء بدلًا من المداولات والتعددية.

علاوة على ذلك، تُجسّد حركة ترامب استبدادًا أدائيًا، حيث تُحوّل عبادة الشخصية الرئيس إلى تجسيد للأمة. من خلال المسيرات والاستعراضات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي، أعاد ترامب بناء مفهوم القيادة ليُصبح قائمًا على الكاريزما والانتقام والحضور الكلي. مكّنته هذه الممارسات الخطابية من تعريف الشرعية السياسية من خلال الولاء الشخصي بدلًا من الحكم المؤسسي.

كما تم تطبيع العنف خطابياً. ويُمثّل تشجيع جماعات الأمن الأهلية، ووحشية الشرطة، وأحداث السادس من يناير/كانون الثاني، تعبئةً للعنف تحت ستار الوطنية. وقد صاغ ترامب هذه الأفعال كدفاعات عن الديمقراطية بدلًا من تهديدات لها. وأُعيد تصور احتكار الدولة للعنف على أنه انتفاضة طائفية مُبررة ضد نخبة ليبرالية غير شرعية، مما يُشبه الحركات الفاشية التي بنت نهضة وطنية من خلال التطهير العنيف.

تُسهم البنائية أيضًا في توضيح البُعد الاقتصادي لهذا التحول الأيديولوجي. لم يكن التحالف بين ترامب والنخب الاقتصادية عرضيًا، بل وُصف خطابيًا بأنه انتفاضة شعبوية أغنت، على نحوٍ متناقض، الأثرياء بينما قدّمت نفسها على أنها معادية للنخبوية. صُوّرت التخفيضات الضريبية، وإلغاء القيود، وتحالفات الشركات على أنها تدابير لحماية العامل الأمريكي "المنسي"، كاشفةً كيف تم التلاعب برموز الحرية والرأسمالية لدعم الأهداف الاستبدادية.[٤٢]

في نهاية المطاف، تكشف البنائية أن السمات الفاشية للترامبية ليست شذوذاً خارجياً، بل هي تعبيرٌ مُكثّف عن الأساطير الأمريكية التأسيسية. لطالما حافظت الولايات المتحدة على صورتها الليبرالية من خلال خطابات أدائية تُضفي طابعًا طبيعيًا على التسلسل الهرمي، والإقصاء العنصري، والهيمنة الإمبريالية. وتجعل الترامبية هذه السمات الكامنة مرئية من خلال بناء خيال سياسي جديد يركز على الولاء والظلم والهيمنة.

بدلاً من أن يُمثل صعود ترامب قطيعة مع التقاليد الأمريكية، فإنه يُظهر كيف يُمكن إعادة توظيف المعتقدات المُترسخة اجتماعيًا – حول الحرية والديمقراطية والانتماء – لتبرير الممارسات الإقصائية والاستبدادية. وبذلك، تُثبت الترامبية أن الفاشية، في السياق الأمريكي، لا تُفرض من الخارج، بل تنمو عضوياً من داخل التقاليد الخطابية والمؤسسية للأمة.

الخلاصة

الترامبية ليست حالة شاذة في مسار التطور السياسي الأمريكي، بل هي ذروة. فبدلاً من أن تُمثل انحرافاً عن المُثُل الديمقراطية للأمة، فإن صعود ترامب والنزعات الفاشية لحركته يكشفان عن الهياكل الإمبريالية والعرقية والأوليغارشية الراسخة التي لطالما دعمت الليبرالية الأمريكية. وكما أظهرت هذه الدراسة، فإن صورة الولايات المتحدة كديمقراطية ليبرالية لطالما أخفت حقيقةً تُشكل فيها سلطة النخبة والإقصاء العنصري والهيمنة العسكرية كلاً من الحكم المحلي والسياسة الخارجية. وتُبرز الترامبية هذه السمات الكامنة، وتُحشدها كأدواتٍ للحكم الاستبدادي الصريح.

أظهرت هذه الورقة البحثية أن التطورات الرمزية والمادية في ظل قيادة ترامب تكشف عن مسار واضح: فالولايات المتحدة لا تنتقل إلى الفاشية من موقع ديمقراطية ليبرالية مستقرة، بل تتطور من نظامٍ لطالما ترسخت فيه النزعات

الفاشية. إن تبني ترامب للخطاب القومي المتطرف، وهجماته على المؤسسات الديمقراطية، وتحريضه على العنف السياسي، وتحالفه العميق مع النخب الاقتصادية، كلها أمثلة على السمات الأساسية للفاشية. لم تكن هذه ابتكارات غير مسبوقة، بل كانت امتداداتٍ وتضخيماتٍ لعناصر موجودة بالفعل داخل النظام الديمقراطي الليبرالي. فالليبرالية الأمريكية، التي غالبًا ما تُصوَّر على أنها ضمانة ضد الاستبداد، عملت بدلاً من ذلك كممكّنٍ له. لقد خدمت ركائزها الأيديولوجية – الحياد، والفردية، وسيادة القانون – تاريخيًا في إخفاء أنظمة الإمبريالية، والهيمنة العرقية، وسيطرة النخبة، مما زاد من صعوبة مواجهتها مباشرةً.

تؤكد نتائج هذا التحليل فرضية أن الترامبية تكشف عن هشاشة صورة الديمقراطية الليبرالية الأمريكية وطابعها التمثيلي، مما يُسرّع من تطورها إلى نظام يتميز بخصائص فاشية صريحة. باستخدام إطار بنائي، صوّر هذا البحث كيف ساهم الخطاب والسرديات التاريخية والطقوس السياسية في تشكيل هوية سياسية أمريكية متجذرة في عدم المساواة والإقصاء والهيمنة. وقد مكّنت هذه البنى الفكرية من نشوء نظام يُخفى فيه القمع تحت ستار مناشدات الحرية، وتُطبّع فيه الممارسات الاستبدادية تحت ستار القيم الوطنية والتقاليد الديمقراطية.

يتجاوز الخطر الحقيقي النزعات الفاشية نفسها، ليشمل تهاون أولئك الذين يواصلون التمسك بأساطير بالية عن الاستثنائية الأمريكية. فإذا رُفضت الترامبية باعتبارها شذوذًا سياسياً مؤقتاً، بدلًا من فهمها كنتيجة حتمية لديناميكيات تاريخية راسخة، فإن الظروف التي تُمكّن من ترسيخ الاستبداد بشكل كامل ستستمر.

المراجع:

[1] Inglehart, R., & Norris, P. (2016). Trump, Brexit, and the rise of populism: Economic have-nots and cultural backlash. Harvard Kennedy School Faculty Research Working Paper Series, No. RWP16-026.

[2] Giroux, H. A. (2020). America at war with itself. City Lights Books.

[3] Robin, C. (2019). The reactionary mind: Conservatism from Edmund Burke to Donald Trump (2nd ed.). Oxford University Press.

[4] Paxton, R. O. (2004). The anatomy of fascism. Alfred A. Knopf.

[5] Wodak, R. (2021). Debate: Donald Trump and fascism studies. Fascism, 10(1), 1–15.

[6] Hopf, T. (1998). The promise of constructivism in international relations theory. International Security, 23(1), 171–200. https://doi.org/10.1162/isec.23.1.171

[7] Wendt, A. (1999). Social theory of international politics. Cambridge University Press.

[7] Ibid

[8] Onuf, N.G. (1989). World of Our Making: Rules in Social Theory and International Relations. Columbia, SC: University of South Carolina Press.

[10] المولي، م.أ. ا. النظرية البنائية في العلاقات الدولية (دراسة حالة: الحرب علي الارهاب). مجلة العلوم السياسية

[11] Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics. International Organization, 46(2), 391-425.https://doi.org/10.1017/S0020818300027764

[12] Steele, B. J. (2017). Emotion, ideology, and legitimacy: Constructivist reflections on the Trump presidency. International Affairs, 93(5), 1105–1121. https://doi.org/10.1093/ia/iix182

[13] Kubál, T. (2020). Constructing the “other”: Trump's discursive assault on migrants. Journal of Ethnic and Migration Studies, 46(1), 64–81. https://doi.org/10.1080/1369183X.2019.1625132

[14] Mills, C. W. (1997). The racial contract. Cornell University Press.

[15] Gilens, M., & Page, B. I. (2014). Testing theories of American politics: Elites, interest groups, and average citizens. Perspectives on Politics, 12(3), 564–581. https://doi.org/10.1017/S1537592714001595
[16] Eco, U. (1995, June 22). Eternal Fascism: Fourteen Ways of Looking at a Blackshirt. The New York Review of Books.
[17] Paxton, R.O. (2004). The anatomy of fascism. New York, NY: Afred A. Knopf.
[1818] Kinzer, S. (2003). All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of the Middle East Terror. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
[19] Gleijeses, P. (1991). Shattered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944-1954. Princeton University Press.
[20] Grandin, G. (2006). Empire's Workshop: Latin America, the United States, and the Rise of the New Imperialism. New York, NY: Metropolitan Books.
[21] Chomsky, N. (1999). Profit Over People: Neoliberalism and Global Order. New York, NY: Seven Stories Press.
[22] Johnson, C. (2004). The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic. New York, NY: Metropolitan Books.
[23] Agamben, G. (2005). State of Exception (K. Attell, Trans.) Chicago, IL: University of Chicago Press.
[24] Ackerman, B. (2004). The Emergency Constitution. Yale Law Journal, 113(5), 1029-1101.
[25] Gilens, M., & Page, B. I. (2014). Testing theories of American politics: Elites, interest groups, and average citizens. Perspectives on Politics, 12(3), 564–581. https://doi.org/10.1017/S1537592714001595
[26] Brown, W. (2006). Regulating aversion: Tolerance in the age of identity and empire. Princeton University Press.
[27] Wolin, S. (2008). Democracy incorporated: Managed democracy and the specter of inverted totalitarianism. Princeton University Press.
[28] Beydoun, K.A., & Ayoub, A. (2017). Executive Disorder: The Muslim Ban, Emergency, Advocacy, and the Fires Next Time. Michigan Journal of Race & Law, 22 (2),215-.
[29] Mehta, S. (2020, February 23 We Are Kinder Than Them.' Trump and Modi Don't Reflect the Spirit of Gujarat Time. https://time.com/5789521/trump-modi-spirit-gujarat
[30] Stanley, J. (2018). How fascism works: The politics of us and them. Random House.
[31] Benkler, Y., Faris, R., & Roberts, H. (2018). Network propaganda: Manipulation ,disinformation, and radicalization in American politics. Oxford University Press.
[32] McLean, N. (2017). Democracy in Chains: The Deep History of the Radical Right's Stealth Plan for America. New York, NY: Viking Press.
[33] Wolin, S.S. (2008). Democracy Incorporated: Managed Democracy and the Specter of Inverted Totalitarianism. Princeton, NJ: Princeton University Press.
[34] Piketty, T. (2020). Capital and Ideology (A. Goldhammer, Trans.). Cambridge, MA: Harvard University Press.
[35] Mayer, J. (2016). Dark money: The hidden history of the billionaires behind the rise of the radical right. Anchor Books.
[36] Kaye, H. J. (2021). The perpetual state of emergency: Trumpism, the pandemic, and the corporate class. Monthly Review Press.
[37] Benkler, Y., Faris, R., & Roberts, H. (2018). Network propaganda: Manipulation ,disinformation, and radicalization in American politics. Oxford University Press.
[38] Wendt, A. (1999). Social theory of international politics. Cambridge University Press.
[39] Onuf, N.G. (1989). World of Our Making: Rules in Social Theory and International Relations. Columbia, SC: University of South Carolina Press.
[40] Grandin, G. (2006). Empire's workshop: Latin America, the United States, and the rise of the new imperialism. Metropolitan Books.
[41] Miller, L. (2010). The myth of a post-racial America: Searching for equality in the age of materialism. Praeger.
[42] O'Connor, B. (2021). Fascism comes to Main Street: Corporations and authoritarianism in the Trump era. Critical Sociology, 47(6), 891–910. https://doi.org/10.1177/0896920521992370

- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٥). عصر ترامب: القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة. القاهرة: المركز
- سالم، م. (١٥ابريل ٢٠٢٥). ترامب علي خطي موسوليني. هل تعيد الترامبية انتاج الفاشية في ثوب نيوليبرالي؟ عربي ٢١.